الفصل الأول

أمة فى بنك

فى تاريخ الأمم، فترات، تفقد فيها الأشياء والأشخاص والأمور والعواطف، أحجامها وأقدارها الطبيعية، فرب شىء صغير جدًّا، يكبر فى نفس الأمور، ويعظم، حتى يبدو بناء شاهقًا، أو صرحًا باذخًا، أو عقيدة مقدسة، فإذا عادت الأمور إلى وضعها المألوف، استولى على أبناء الأمة الدهشة، لأن ما حسبوه كبيرًا كان صغيرًا، وما ظنوه خطيرًا، كان حقيرًا، وما استماتوا فى سبيله، لم يكن يستأهل فوران العواطف، ولا غليان الدماء.

ولكن هذا شأن الثورة. ولولا طبيعتها هذه، لما استطاعت الأمم المغلوبة على أمرها، أن تتمرد على الغاصبين الأقوياء المدججين بالسلاح، ولا أن تقف الأمم العزلاء فى وجه جيوش تتدفق ضدها كالسيل العرم. لولا هذه الروح، لما استطاعت جيوش الثورة الفرنسية أن تصمد فى وجه جحافل الإمبراطوريات الكبرى فى أوروبا، فى موقعة «فالمى» ثم تنقلب من الثبات إلى الهجوم، حتى لا يتمالك شاعر الألمان الأكبر، (جيته) نفسه من القول: إنه عهد ينقى وعهد يبزغ نجمه!

فى ابان الغليان الوطنى، فى ظل زعامة مصطفى كامل، ذهب شقيق الزعيم الشاب إلى فرنسا يطلب العلم، ويحصل على إجازة القانون من إحدى جامعاتها، فعد الشعب المصرى، هذا الشاب، سفيره وممثله، وعد دراسته، مشروعًا وطنيًّا، واعتبر انتقاله من سنة دراسية إلى سنة دراسية أكبر، انتصارًا فى موقعة، وتحقيقًا للأمل.

وفى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩، تشبث المصريون، بعدد من الأشياء، علقوا عليها آمالهم، ووجدوا فيها خلاصهم: من ذلك، تمثال «نهضة

مصر»، الذى طلع به المثال مختار، فقد أصبحت صورة مشروع التمثال، رمزًا لثورة مصر كلها، وشعارًا للثوار، زينت بها واجهات المحال، ومقدمات الكتب، ورفعت عالية فى الاحتفالات والاجتماعات واستوحاها الشعراء والخطباء، وتتبعت الأمة كلها خطوات التمثال، وكأنها خطوات الأمة فى طريقها إلى الاستقلال.

ولذلك ليس غريبًا أن يكون لبنك مصر، نفس المكانة، إن لم يكن أكثر.

ألف المصريون أن يتوجهوا بقلوبهم إلى فكرة (بنك مصر) كلما ضاقت أمامهم السبل، واشتد عليهم ضغط الأجنبى، أو استحكمت حلقات الأزمة الاقتصادية.

ففى سنة ١٢٥٨، أصدر محمد على والى مصر، أمرا بإنشاء بنك «مثل بنوك الممالك المتحدة ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة والأوزان وتسعير سائر أصناف الزراعة والتجارة[1]» وقد صادف إنشاء هذا البنك، انحسار موجة فتوحات مصر فى الشام، التى هددت دولة الأتراك، واستثمار الدول الأوربية وعلى رأسها بريطانيا ضد محمد على، وإلزامه بالعمل داخل حدود مصر، وحدها، وبمجرد انصراف ذهن محمد على إلى شئون مصر الداخلية أحس بالحاجة إلى قيام (بنك مصر)، وقد نشأ هذا البنك برأسمال قدره ٧٠٠ ألف ريال، دفعت مصر، منها ٤٠٠ ألف، ودفع الباقى اثنان من رجال المال الأجانب، ولكن مشروعات محمد على الاقتصادية انهارت الواحد إثر الآخر، لما أصابه المرض، ثم لما أحس أن ثمرة حروبه، قد ضاعت عليه، وأن جيوشه وأساطيله التى بناها، كتب عليها الجمود وعدم الحركة. وقد سكت التاريخ عن باقى حكاية بنك محمد على..

---

(١) تذكار طلعت حرب ص ١٥ للأستاذين على عبد العظيم، وإبراهيم عبده.

إلا أن هذه الفكرة لم تلبث حتى عادت تغازل خاطر المصريين، حينما تضخمت ديون مصر، فى عهد إسماعيل، واشتدت قبضة التدخل الأجنبى، وتأزمت الحالة الاقتصادية فى البلاد.

وقد شجع إسماعيل، نشوء صحف فى مصر، لأكثر من غرض، فقد كان شديد الولع بتقليد أوروبا، فبعد أن أنشأ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦، ليكون برلمانا كبرلمانات أوروبا، وجب أن تكمل الصورة بصحف تصدر بالعربية ويقرأها المصريون كما يقرأ أهل أوروبا فى الشاطئ الآخر للبحر الأبيض الصحف، وكانت هذه الصحف حاجة حقيقية لإسماعيل، فقد أحس بأنه لم يعد له سند إلا الشعب المصرى، وأن الباب العالى والحكومات الأجنبية، والرأسماليين الأوربيين، والأجانب فى مصر، كل هؤلاء ضده، فإن لم يضع نفسه فى حماية الشعب، الذى كان الضحية الأولى للغزو الاقتصادى والمالى الأوربى، لم يجد من يحميه.

فقد كثر عدد الأجانب فى مصر، وزاد نشاطهم، وتعددت مصالحهم، منذ عهد محمد على، فلما كان عهد إسماعيل، كونوا جاليات ذات شأن، وكانت هذه الجاليات تقرأ صحفها، واختلط كبار المصريون بالأجانب وأحسوا بالحاجة إلى صحف يقرءونها، ثم كانت الحرب التركية الروسية، فزادت من الاهتمام بالصحف وأنبائها وتعليقاتها. فى هذا الجو، المضطرب، تفتحت الأفكار، وعلت موجة التطور والتغيير، وطفت فكرة (بنك مصر) على السطح.

وقد كان أول من دعا إلى هذه الفكرة هو أمين شميل[1] وقد نشر بالفعل مقالاً فى ٢٦ من أبريل سنة ١٨٧٩ فى جريدة (التجارة) التى كان يصدرها أديب إسحق، وقد أثمرت مقالاته، وما نشرته هذه الجريدة عن هذه

---

(١) تذكار طلعت حرب.

الفكرة، ثمرها المرجو، إذ اجتمع مع أعيان مصر، فى مقدمتهم محمد سلطان باشا، وعمر لطفى باشا، وأصدروا بيانًا وجهوه إلى المصريين، ودعوا فيه إلى إنشاء البنك الوطنى المصرى.

وهو بيان جيد العبارة، صحيح الفكرة، ننقل منه:

«وإذا نظرنا إلى حال كل مملكة من الممالك الأوربية على حدتها نجد أن كلا منها مستقلة ببنوكها المهمة وأن أسعد تلك الممالك وأوسعها تجارة وأنجحها صناعة وأنفذها كلمة، وأقدرها سلطانًا هى أشدها استقلالاً ببنوكها لأن المال أساس العمال».

ثم قال:

قد رأينا جمهور نبهائنا ووجهائنا متبصرين فى سبيل الخلاص حتى هداهم الله إلى إنشاء شركة مالية وطنية عرضها عليهم بعض وجهاء التجار فتلقوها بالبشر والترحاب وأقبلوا عليها وعقدوا العزم على إظهارها إلى الفعل، واستظهر عما قريب إن شاء الله محلية باسم كريم تفاءلنا به خيرًا ألا وهو.

البنك الوطنى المصرى

«الذى طالما حومت الأفكار حواليه، وتشوقت الأنفس إليه، وقد ذكرته جميع جرائدنا الوطنية وأثنت على الساعين فيه ودعت الناس إلى معاونتهم»[1] ثم أفاض البيان فى شبهة من قد يظن أن عمل البنوك مما تحرمه الشريعة باعتباره تعاطيا للربا وأكلاً له، مما نهى عنه الدين، وأنذر المقدمين عليه بعذاب فى الدنيا وفى الآخرة، وأيد هذا الجانب من البيان، بالحجج الدينية وبما انتهى إليه الفقهاء.

---

(١) تذكار طلعت حرب.

ويقول مستر بلنت أن أحمد عرابى، حدثه عن عزمه على إنشاء بنك تسليف زراعى للفلاحين لولا أن الأحداث دهمت حكومة العرابيين، فقضت على هذا الحلم مع أحلام أخرى فى مثل جماله[1].

وعادت فكرة (بنك مصر)، إلى الظهور، عندما بدأ عمر لطفى عضو الحزب الوطنى، ووكيل كلية الحقوق فى إلقاء محاضرات فى نادى المدارس العليا ابتداء من اليوم الأول فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ عن نظام التعاون والتسليف فى ألمانيا وإيطاليا وشرح القواعد التى تسير عليها جمعيات شركات التعاون، ثم تعددت محاضراته فى مدن غير القاهرة، فألقى محاضرة فى الإسكندرية قال فيها[2]:

«أن تسرب الأموال الأجنبية إلى مصر فى أيام الرخاء قد فتن الناس وملأهم غرورًا فاعتمدوا على هذه الأموال واندفعوا فى تيارات المضاربات، ولكن من يوم أن أصيبت البلاد بالأزمة المالية انصرفت الأفكار إلى البحث فى إصلاح نظام التسليف فى مصر وجعله نظامًا قوميًّا محضًا قائمًا على بنوك وطنية تجمع أموالها من أبناء البلاد، فذهب فريق إلى أنه يجب للمحافظة على مستقبل البلاد الاقتصادى إنشاء بنك وطنى قائم على رءوس أموال وطنية وإنى وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطنى كبير أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه الآن وأن الأفكار لم تتهيأ بعد لقبوله وأخشى أن المسلمين المصريين الذين هم أغلب سكان البلاد لا يقبلون عن طيب خاطر على أن يشتركوا فى مشروع أساسه الإقراض بالفائدة، صحيح أن الأساتذة المستنيرين من خريجى مدرسة دار العلوم قد بذلوا ما فى وسعهم للتفرقة بين الفائدة والربا وألقوا فى هذا الصدد محاضرات بناديهم بالقاهرة وأقاموا

---

(١) الزعيم المفترى عليه ص ١٥٨.

(٢) نقابات التعاون الزراعية – عبد الرحمن الرافعى.

فيها الأدلة الشرعية على صحة ما يذهبون إليه، ولكن المشايخ الذين لهم الصوت المسموع فى هذه المسائل لم يصلوا للآن إلى حل مقبول لدى الجمهور» ومما يريك كم كانت فكرة (بنك مصر) عزيزة على المصريين، أورد لك شيئا مما قال حفنى ناصف رئيس نادى مدرسة دار العلوم تعقيبا على إحدى المحاضرات التى ألقيت فى المعنى الذى أشار إليه عمر لطفى، بقصد إزالة مخاوف المصريين الدينية من قيام بنك مصرى، ومن المساهمة فيه، والإيداع والاقتراض منه، منافسة للأجانب، الذين ملكوا علينا أراضينا ومرافقنا، قال:

«ينبغى لنا أن نعرف مركزنا بين العالم، ولا ننسى ما أحاط بنا من الحوادث والأحوال وأن نحدد ما يتيسر لنا عمله، وما يتعذر علينا محاولته، ولا ننسى أن ديننا يسر، وما جعل الله علينا فيه من حرج، وأن قواعد الشريعة العامة تجعل لكل حالة حكما وأن الشريعة لا تعدو جلب المصلحة، ودرء المفسدة، ولذلك كان فى اختلاف الأئمة رحمة للأمة:

وقال: ولا تخشوا أن يكفركم المولعون بالتكفير، لأنهم إن فعلوا ذلك فحجتهم ساقطة، ولكم أن تكفروهم لمصيرهم إلى القول بجمود الشريعة، وأنها منافية لمصلحة العمران، فليسيروا فى طريقهم، ولنسر فى طريقنا، حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين[1].

ولكن القدر كان قد ادخر لفكرة بنك مصر، رجلاً مثابرًا، مؤمنًا، يجمع بين بساطة المظهر، وخفوت الصوت، وبطء الحركة فى الظاهر، والدهاء، وحسن الحيلة، وسعة الاطلاع، واتقاد الخيال فى الواقع، ذلك هو طلعت حرب.

وهو لم يقل فى كتابه الذى صدر فى سنة ١٩١١ بعنوان «علاج مصر الاقتصادى» ومشروع بنك مصريين أو بنك الأمة، شيئا أكثر مما قاله أمين

---

(١) مبادئ فى السياسة المصرية. محمد علوبة ص ٧٧.

شميل سنة ١٨٧٩ ولا ما قاله بيان أعيان المصريين فى تلك السنة، وما قاله عمر لطفى، ورشيد رضا، وحفنى ناصف وعبد العزيز جاويش، فى ضرورة انشاء مصارف مصرية وفى التفرقة بين الربا، والفائدة المصرفية الخفيفة، إلا أن هؤلاء كتبوا فقط، وطلعت حرب، كانت الكتابة عنده بداية لعمل واسع النطاق، قام على المثابرة والصبر، والتلطف للناس، وانتهاز الفرص. وقد واتته الفرصة، باندلاع نار الثورة، التى أتت على كل ما تبقى من الجمود والتردد.

لو مد الله فى عمر (عمر لطفى) لفعل فى ميدان التعاون وبنوك التعاون أعمالاً باهرة، ولكان حليفًا عظيمًا لطلعت حرب، ولكنه مات، وترك العبء كله على كتف طلعت حرب فقام به خير قيام.

قال فى كتابه:

«مازالت الحاجة لإنشاء مصرف مصرى حقيقى، يعمل بجانب المصارف الموجودة الآن فى مصر، يمد يد المساعدة للمصريين ويحثهم على الدخول فى أبواب الصناعة والتجارة، ويحرضهم على الاقتصاد والاستفادة من الأعمال المالية التى تزداد يوما بعد يوم، ومازالت الفكرة فى تحقيق هذا الغرض تتجسم آنا بعد آخر تظهر أياما على صفحات الجرائد ثم تختفى، تكون موضع السمر فى المجالس الخاصة ثم تنزوى حتى جاء المؤتمر المصرى الأول فرأت لجنته أن هذه الفرصة سانحة يجب اغتنامها لأنه لا ينتظر أن يشمل اجتماع من أعيان البلاد وكبرائها مثل ما ضم ذلك الاجتماع فعرضت الفكرة فى تقريرها».

«ولا يظن أحد أن هذا البنك المراد إنشاؤه بأموال المصريين سيجعل نصب عينيه محاربة البنوك الأجنبية الموجودة فى مصر، لأن هذا خطل فى الرأى لا يجوز أن تقع فيه فقد أدت هذه البنوك إلى البلاد من الخدمات

الجليلة ما لا يصح لنا نسيانه، على أن بقاءها فى مصر، طول هذا الزمن، ووفرة ما اكتسبت من الفوائد والأرباح، وثقة الناس بها، كل ذلك يجعلها فى مركز حصين معه لا يليق بنا أن نعمل على معاكستها فإن نتيجة هذه المعاكسة ربما كانت وبالاً علينا وإنما كل غرضنا أن يعمل البنك على شاكلة تلك البنوك فيستفيد من تجاربها وخبرة رجالها كما يجب أن نعلم أن هذه البنوك الأجنبية لا ترعى منذ تأسست إلا غرضًا واحدًا هو مصلحة المساهمين غير ناظرة إلى مصلحة البلاد إلا فيما يوافق مصلحتها هذا النقص هو الذى يرمى البنك الجديد إلا سده».

ألم أقل لك إن مصر لا تكاد تنزل بها مصيبة من المصائب، أو تمر بها أزمة من الأزمات، إلا وطفت فكرة بنك مصر، على سطح تفكيرها، كأن فى هذه الفكرة عزاء عن الآلام، وشدًا للعزائم وتفرجًا للكروب.

وقد كانت الفتنة الدينية التى أعقبت مقتل بطرس غالى رئيس الوزراء، والانقسام الذى وقع بين عنصرى الأمة، والذى فرح به الاحتلال ودعاته، محنة وطنية لا شك فى سوئها، لذلك ظهرت فكرة البنك كنور فى هذا الظلام الحالك. وكان تلقف هذه الفرصة من جانب طلعت حرب، دالاً على أنه الرجل الذى صنعه الله ليحققها، ويخرج بها من دنيا الأحلام والأمانى، إلى دنيا الحقائق والواقع. وقد كان..

فقد اكتتب ١٢٦ مصريًا فقط فى ٨٠ ألفا من الجنيهات، واستكملت الإجراءات الشكلية التى يستلزمها القانون المدنى لإنشاء شركة مساهمة، وفى يوم ٧ من مايو سنة ١٩٢٠، وعلى ضوء نار الثورة الذى لم يخمد بعد، اجتمعت الجمعية العمومية للمساهمين ووقف طلعت حرب يخطب، فاعترف بأن فكرة البنك ليست بالحديثة قال:

«أن فكرة تأسيس بنك مصر، برءوس أموال مصرية، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها، ليست بالحديثة، بل هى فكرة قديمة قد أراد الله

تحقيقها الآن فى أنسب الأوقات وأوفق الظروف، فما علينا إلا أن نشمر عن ساعد الجد والإخلاص للسير به إلى الأمام، ففى البلاد أموال عظيمة بعضها مخزون معطل، وبعضها فى بنوك أجنبية، وكلاهما لا تستفيد البلاد منه شيئًا مذكورًا».

إذن اجتمعت الجمعية العمومية لمساهمى بنك مصر، فى اليوم السابع من مايو سنة ١٩٢٠. المساهمون الذين لم يبلغ عددهم مائة ونصف مائة، والذين اكتتبوا بما هو أقل من مائة ألف. فهل هذه نتيجة تشرف المصريين أو تعجبهم؟

لم يفكر أحد يومها فى هذا، لأن مجرد اجتماع المصريين، على فكرة، ثم على تنفيذها، ومجرد كون عنصر المال والتنظيم هما قوام هذه الفكرة، كان كافيا فى الدلالة على أن تطورًا حقيقيًّا طرأ على أسلوب المصريين فى العمل. وهو تطور روحى قبل كل شىء. فقد كان - ولا يزال - من اكبر عيوب المصريين، نفاد الصبر. الأفكار الجميلة تخلب اللب، وتلهب الخيال، ولكن العزائم لا تلبث أن تهن، والملل لا يلبث أن يطفئ الخيال ويحيله ثلجًا باردًا.

ولكن بركات الثورة التى لم يتم إجهاضها، هى التى تبدت فى اجتماع ٧ مايو وفى ٨٠ ألفا من الجنيهات تجمع لتكون الخطورة الأولى نحو تنفيذ فكرة قديمة. فكرة بقيت - كالبذرة - تحت التراب من عام ١٨٤٠ حتى ١٩٢٠، ثمانين سنة، فكأن الثمانين ألفا، لم تجمع اعتباطا: لكل سنة، ألف من الجنيهات، وهذا بشير طيب وفأل حسن.

وتهيأ لطلعت حرب، منبر.

وطلعت حرب، يحب أن يتكلم على عكس ما تصوره الناس بعد ذلك، من أنه رجل عمل فقط. إنه يسكت طويلاً، ولكنه إن وجد فرصة حسنة

للكلام، تكلم وأفاض وأسهب، وحلل وعلل، ورد على المهاجمين وتصدى للناقدين، وفى كل مرة يتكلم، تحس أنه - هو يشعر - بأنه محامى مصر بأسرها. ولكنه محام من طراز جديد. إنه يتكلم فى البنوك، وفى النقود، وفى الأموال، وفى الأسواق، وفى التصدير والإنتاج. وهو يتحدث حديث العالم الجيد بما يجرى فى أوروبا، وأسواقها، والمصريون قل أن يتكلموا فى هذه المعانى، وقل أن تشغلهم هذه الجوانب من حياة الأمم. لذلك كان خطاب ٧ مايو سنة ١٩٢٠، نقطة تحول فى حياة المصريين، لأنه كان فاتحة عهد، يشغل فيه المال والاقتصاد، وتشغل فيه المدخرات للصناعة والتجارة بال المصريين، وقد كانت هذه البداية، هى البذرة التى انتهت آخر الأمر بصيرورة المصارف جميعًا فى مصر، حكرًا للمصريين، وتوج ذلك بنك مركزى، من أعبائه وضع خطة ائتمانية عامة ثم الاشراف على تنفيذها، ومكافحة الاضطرابات المالية فى الداخل وفى الخارج.

وكان طلعت حرب يحس بأن الأجانب وأعوانهم فى مصر، قد ضاقوا باجتماع ٧ مايو سنة ١٩٣٠ وأنهم تنفيسا عن هذا الضيق قالوا إما صراحة وإما ضمنًا:

٨٠ ألف جنيه فقط، هل هذا رأس مال بنك؟ وهل هذا كل ما جاءت به أمة تقول إنها نهضت، وأنها ثارت، وأنها تطلب الاستقلال، فى صورتيه، السياسى والاقتصادى! ثم لماذا يجعل المصريون أسهم مصرفهم الجديد اسمية، ولماذا يقصون عن حظيرة المساهمين غير المصريين، فيكشفون بذلك عن تعصبهم من جهة، وعن عدم تعلمهم لشئون المال والاقتصاد، القائمة على تعاون الدول والأمم. ثم هل تحسب أن يكتب لهؤلاء المصريين التوفيق فى عمل لم يسبق لهم أن عالجوه أو اضطلعوا بأعبائه، وأعمال المصارف، ليست بالأمر الهين، فقد شابت رءوس أهل الغرب فى إتقانه والتمرس به، فما أبعد أن يوق فيه هؤلاء الدخلاء عليه،

لا سيما أنهم مصممون على أن يكتبوا دفاترهم وحسابتهم فى هـذا المصرف الجديد، باللغة العربية، لغة البادية والجمال، لغة الآثار والديـن، والبكـاء على الأطلال التى لا تقوى علـى استيعاب معـانى العمـل والعلم الحديـث والاقتصاد والمصارف.

والحق أن الاستماع إلى ردود طلعت حرب على هـذه الانتقـادات، شـىء ممتع أولاً لفرط وضوح كلامه، وبساطة أسلوبه، ثم ثانيًا لجمال اللغـة التـى يخطب بها، ولعذوبتها حتى لتنسى أنه يتكلم فى البنوك والأموال. فخطبه جميعًا، من عيون الأدب العربـى الحديـث، تعلم منـها، بغـير جـهد، أن صاحبها، سهر الليالى مع أمهات الكتب العربية من أمثال الأغانى والأمـالى والعقد الفريد وصبح الأعشى ونفح الطيب، ثم القـرآن ديـوان لغـة العـرب، ودستور دينهم، وميثاق عقيدة المسلمين.

رد على تهمة التعصب بقوله:

نظن أنه إذا كان الغرض فقط هو جمع مال المصريـين لعمـل بنـك بـدون أخذ الحيطة اللازمة لعدم تحويل هذا البنك إلى بنك أجنبـى يعمـل كبـاقى البنوك، ما وجدنا أحـدًا مـن المؤسسـين يوافـق علـى ذلـك أو يـرى ضـرورة لتأسيس بنك كهذا، والبنوك الأجنبية كثيرة فـى البـلاد، إنمـا يعـوز مصـر حقيقة بنك برأس مال أهلى يعمل لمصـر ولمصلحـة مصـر، ولضمـان ذلـك لم يجد من فكروا فى تأسـيس البنـك، سـوى جعـل الأسـهم اسميـة واشـتراط بقائها بيد مصرية.

«وها نحـن أولاً نقـرأ تقريـرًا لمديـر أحـد المحـلات الفرنسـية التجاريـة بالإسكندرية ينصـح فيـها تجـار بـلاده بـألا يوكلـوا عنـهم فـى مصـر غـير فرنسيين ويبلغهم استياء مواطنيه من وجو وكلاء غـير فرنسـيين عـن بعـض البيوت التجارية الفرنسية. وليـس الفرنسـيون بـالمنفردين بـهذا الاسـتئثار،

فالكل فى ذلك سواء وليس الأمر قاصرًا على أوروبا فها هى أمريكا تشترك فى سفن ملاحتها كى تكون أهلية أن يكون جميع أصحابها أمريكيين وأركان حربها أمريكيين وأن تكون مصنوعة فى دار صناعة أمريكية».

ولا يقتنع بالمثل الواحد ولا بالمثلين بل يضرب الأمثال بما يجرى فى البنوك السويسرية والفرنسية ورأس مال بنك إنجلترا، حتى تصبح مطالعة هذه الخطبة، درسًا فى الوطنية، وفى الاقتصاد، وفى الشئون العالية، إلى جانب كونها درسًا فى الكتابة السهلة الصحيحة.

ثم ينتقل إلى التهمة الثانية، تهمة فقر مصر إلى الخبراء فى أعمال البنوك، فيرد - على طريقته - بالمثل المقنع:

«قيل لنابليون حين وضع نظام بنك فرنسا الحالى إنه ليس فى فرنسا رجال ماليون، خبيرون بأعمال البنوك. فقال لهم: هذه طائفة يجب خلقها، وقد خلقت وأصبحت فرنسا بعد قرن يضرب المثل بخبرة رجالها الماليين وعلمهم».

أما اتهام المصريين بانعدام الاستعداد للأعمال الاقتصادية عند أبنائها، فقد تقبله طلعت حرب، بأعصاب هادئة، ونفس سمحة، لا لأن الاتهام لم يغضبه، بل لأنه كان يؤمن بأن الغضب يضيع على المناظر، وقاره، ويشمت فيه عدوه، ويبدد أثر حججه، لذلك قال فى حلم جميل: أين الأمة التى ولدت عالمة مستعدة بفطرتها لمثل هذه الأعمال؟ وهل الذنب كما قلنا، ذنب الأمة المصرية إذا لم يعلمها أو لم يعودها أحد؟

وكعادته أخذ يضرب الأمثال فقال: سلوا التاريخ ينبئكم عما قاست كل أمة فى بداية نهضتها، وهل كون الأمة غير مستعدة تبقى على عدم استعدادها إلى ما شاء الله؟.

وأسعفته جعبته المليئة بالحقائق العلمية والعملية بالكثير، فقال:

نراجع عدد المساهمين فى بنك فرنسا ورأسماله ١٨٢ مليون فرنك مقسم إلى ١٨٢ ألف سهم ومجموع عملياته تقدر بالمليارات لا بالملايين، وبعد تحليل تفصيلى انتهى إلى النتيجة الحاسمة والمفحمة الآتية:

«فسبعة وعشرون ألف مساهم من ٣١ ألفا لا يملك كل منهم أزيد من عشرة أسهم وليس بين الأربعة آلاف الباقية سوى ٣٦٥ يملك كل منهم أزيد من ٥٠ سهمًا ومنهم ١١٣ فقط يملكون أكثر من ١٠٠ سهم».

«فأين أغنياء فرنسا هل هم أيضًا، غير مستعدين للأعمال المالية، حتى أنهم لم يساهموا فى بنك فرنسا بنسبة ثرواتهم».

فرغ طلعت حرب من الرد، على الذين أهمهم، وأقلقهم، ميلاد بنك مصر، لكل ما ينطوى عليه هذا الميلاد، من دلالات، واتجه إلى ما يجب أن يعلنه للمصريين، لا لأن المصريين يجهلونه، بل لأن هذا الإعلان كان جزءًا أساسيا فى وظيفة بنك مصر، ورسالته. فالمصريون حينما كانوا يحلمون بمصرف مصرى لهم، لم يكن أكثرهم، يدرى بالضبط وظائف البنك وأعماله، ولم تكن أغلبيتهم العظمى تكترث كثيرًا لشئون المال والاقتصاد، ولكن بنك مصر، كان جزءًا من الكفاح العام، وسلاحًا من أسلحة القتال ضد مئات الأعداء الذين تجمعوا عليهم، وكان ردًا للاعتبار، وإثباتًا للوجود، وإعلانًا للتطور، وعزمًا على البناء والإنشاء، إلى جانب التغيير والإلغاء.

لذلك كله، كان يجب ألا يضيع طلعت حرب فرصة اجتماع المجتمعين فى حفلة تأسيس بنك مصر، دون أن يؤكد هذه المعانى بأسلوبه، وقد قال فعلاً:

أولاً: فى البلاد أموال كثيرة مخزونة ومعطلة كما قلنا، وظيفتها فى الأصل التداول بين الناس ولها فى كل حركة بركة، وفى كل دورة ربح

لرابح ، ففى خزنها وقوف هذه الحركة وضياع لهذا الربح. وفى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمرة فى بلاد غير البلاد، لو استثمرت هذه وتلك فى الشئون المصرية ، لكان ذلك عاملاً قوِّيا على إصلاح حالته الاقتصادية وهذا ما سيجعله بنك مصر، نصب عينه فهو يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية، وشركات النقل بالبر والبحر. وبالجملة يعمل على أن يكون لمصر، صوت فى شئونها المالية.

ثانيًا: سيؤدى بنك مصر جميع الخدمات التى يؤديها البنك عادة لعملائه.

ثالثًا: سيعمل مع التجار على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية.

رابعًا: سيعمل على إنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فى الشبيبة على أساس التربية الاقتصادية العملية وبث روح التضامن والعمل والنظام فى نفوسهم.

* * *

انتهى يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٠ بكل ما قيل فيه، وجرى خلاله، ولكن أثره لم ينته. فقد كان يومًا مشهودًا فى حياة مصر، إذ وقف مصرى لأول مرة فى تاريخها الحديث يوجه الخطاب إلى المصريين والأجانب معًا، فيقول للمصريين قد بدأنا نعمل، ويقول للأجانب ، لقد بدأنا نستيقظ. إذن الثورة التى ألقيت بذورها غداة الاحتلال البريطانى مستمرة، هؤلاء المصريون مصممون على تحويل الهتافات والنداءات ، إلى أشياء تمسك باليد، وترى بالعين: أشياء تحتاج إلى مال، وإلى مثابرة، وإلى تنظيم.

وعاش (بنك مصر) ومضت السنون، سنة بعد سنة، وهو يكبر ويتسع: يكبر ويتسع ماديًا ومعنويًا. يزيد رأس ماله وتزيد ودائعه، وتزيد فروعه، ويزيد عدد عملائه، ويتسع ميدان نشاطه، ويتسع حقل تجاربه، ويتسع مجال اتصالاته. وكان هذا أيضًا شيئًا جديدًا في حياة المصريين. فكم من أعمال بدأت كبيرة وصغرت وكم من أعمال نجحت ثم تعثرت واختفت.

كان في مصر بيوت تجارية عاشت جيلاً واحدًا، فلما مات الجيل الأول، انتهت بانتهائه: كان في مصر عائلات مدكور والجمال والماوردي ثم انسحبت من السوق. وفي ميدان الفكر، اختفى اللواء، باختفاء مصطفى كامل وإن حل محله العلم والشعب، مات المؤبد بموت علي يوسف، وماتت الجريدة وأصحابها على قيد الحياة، واستمرت دائرة الفناء ففي حين كان الأهرام والمقطم والهلال يواصلون حياتهم ويعيشون، كان البلاغ - بلاغ عبد القادر حمزة - والجهاد - جهاد توفيق دياب - وكوكب الشرق - كوكب حافظ عوض، تختفي قبل أن يوسد صاحبها التراب، أو بعد ذلك بقليل.

لذلك كان المصريون في أشد الحاجة إلى مؤسسة - ولو واحدة - من مؤسساتهم تبقى ويطول عمرها، إلى جانب الجمعية الخيرية الإسلامية والعروة الوثقى والمساعي المشكورة، وكلها جمعيات خيرية ونطاقها محدود.

ولذلك حينما احتفل طلعت حرب بمرور خمسة عشر عامًا على بنك مصر، في السابع من مايو سنة ١٩٣٥، تقاطر العظماء من كل جانب، إلى حديقة الأزبكية، ليساهموا في هذا الاحتفال، وكأنهم أطفال في يوم عيد، فقد بقي البنك الذي أنشأته بلادهم كل هذه السنوات، وهذا وحده شيء يدل على أن التغيير الروحي تم فعلاً. ولكن هذا الصرح الذي أنشئوه، لأول مرة، غير معتمدين على حكومة أو حزب، تعبير عن فكرة قومية،

وفى ميدان، كان الأجانب قد استأسدوا فيه، ولقنونا أننا لا نصلح له، ولا ننفع فيه. تجاوز حدود البنك، وأصبح طليعة حركة تعمير وإنشاء فى أكثر من ميدان: لا فى المجال الاقتصادى وحده، بل فى كثير من مجالات الفكر وكم كان الكبرياء الوطنى سعيدًا ومزهوًّا وهو يسمع الأرقام والحقائق الآتية:

فى سنة ١٩٢٠ بدأ بنك مصر برأسمال قدره ٨٠ ألفا.

فى سنة ١٩٢٥ وصل رأسمال البنك إلى ٥٠٠ ألف.

فى سنة ١٩٢٧ وصل رأسمال البنك إلى مليون من الجنيهات.

فى سنة ١٩٢٠ كان عدد المساهمين ١٢٦.

فى سنة ١٩٣٤ أصبح عدد المساهمين ٩٣٥٦.

بلغت قيمة الأرباح الموزعة خلال ١٥ سنة ٨١٤ ألفا.

كانت الودائع فى آخر سنة ١٩٢٠ ٢٠٠ ألف.

أصبحت الودائع فى آخر سنة ١٩٢٧ خمسة ملايين ونصف مليون. ثم ارتفعت الودائع فى آخر سنة ١٩٣٤ إلى ١٠ مليون من الجنيهات.

أما ودائع صندوق التوفير وحده فبلغت ٨٠٠ ألف:

كان للبنك مركز واحد فى القاهرة ثم أصبحت فروعه ومكاتبه سنة ١٩٣٥: ٢٠ فرعًا إقتطع المساهمون من أرباحهم، مبالغ، ليساهموا بها فى إنشاء شركات أخرى، فأصبح عدد شركات بنك مصر ١٤ هى:

مطبعة مصر.

الشركة المصرية لصناعة الورق.

شركة مصر لحليج الأقطان.

شركة مصر للنقل والملاحة.

شركة مصر للتمثيل والسينما.

شركة مصر لنسج الحرير.

شركة مصر للغزل والنسج.

شركة مصر لمصايد الأسماك.

شركة مصر للكتان.

شركة مصر لتصدير الأقطان.

شركة مصر للطيران.

شركة مصر لعموم التأمينات.

شركة مصر للملاحة البحرية.

شركة مصر للسياحة.

إلى جانب هذه الحقائق استطاع الحاضرون وغيرهم أن يسمعوا أشياء تملق عاطفتهم الوطنية مثلا:

نذكر لحضراتكم بكل سرور أن تجربة اللغة العربية، وهى لغة الدولة الرسمية، بل ولغة كتاب الله العزيز الحكيم - قد نجحت نجاحًا باهرًا كما نجحت فى أعمال البنك.

ثم اسمع:

إن تجربة جعل الأسهم فى البنك والشركات، اسمية لا يملكها الا مصريون، قد ظهر أثرها الطيب ونفعها الأكبر.

وبهذه المناسبة، يسرنا أن نذكر أيضاً - والشىء بالشىء يذكر كما يقال - إن تقريرًا قد قدم لنا، والبنك يحبو فى خطوات من عمره، يذكر فيه صاحبه، وقد هاله بطء الاكتتاب فى رأس المال، وبطء ورود الودائع، أن

اللغة العربية قد فشلت فى احتمال أعمال البنك، وأننا إذا لم نستعمل لغة أجنبية، وموظفين أجانب وإذا لم نجعل الأسهم ملكًا لحاملها يتداولها المصريون، وغير المصريين، لإيجاد الثقة، فلا مناص من مواجهة الهزيمة..

وقد شاء الله أن نضرب بهذا التقرير اليائس عرض الحائط، وأن نهمله فلا نقبله ولا نعمل به، ذلك لأن الله يحب مصر حقًا، فأراد أن يكون فيها بنك خالص لمصر والمصريين والله فعال لما يريد.

وانظروا، أيها السادة، إلى كيان البنك الآن، ووازنوا بينه وبين كيانه لو عملنا بالتقرير الذى حدثناكم عنه..

ألا يكون اسمه - لو بقى - على غير مسمى.

وهل كانت تبقى آثاره التى تشهدونها هنا وهناك؟»..

إذن لقد نجح البنك، لا من حيث كونه مصرفًا، بل من حيث هو تجربة مصرية روحية رحيبة الأكناف، بعيدة الأهداف.